

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٣٣٩

الاثنين، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شريف . . . . . (تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين
	الأرجنتين . . . . . السيد روتيلو
	الأردن . . . . . السيدة قعوار
	أستراليا . . . . . السيد كوينلان
	جمهورية كوريا . . . . . السيدة بايك جي - أ
	رواندا . . . . . السيد ندوهونغريهي
	شيلي . . . . . السيد أولغيون سيغاريو
	الصين . . . . . السيد ليو جيجي
	فرنسا . . . . . السيد بيرتو
	لكسمبرغ . . . . . السيدة لوكاس
	ليتوانيا . . . . . السيد بوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا . . . . . السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد بريسمان

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1469489 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيرى.

السيد سيرى (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم للمجلس خلال هذا الشهر، وأن أعرب في بضع كلمات امتنان عن الدعم الذي تلقيته خلال العامين الماضيين من الممثلين الدائمين للأرجنتين، وأستراليا، ولكسمبرغ، وجمهورية كوريا، ورواندا. وسنفتقد وجودهم في مجلس الأمن.

أقدم الإحاطة الإعلامية إلى المجلس اليوم في ضوء عام مثير، حيث شهدنا خلاله مرة أخرى تعثر جهد جاد للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، و ٥١ يوما من الحرب المدمرة في غزة، وزيادة العنف والتوتر في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وإسرائيل بصدد التوجه إلى صناديق الاقتراع. لقد مهد انهيار الائتلاف الحاكم في الآونة الأخيرة، بعد مرور أقل من سنتين على فترة ولايته، الطريق لانتخابات عامة مبكرة من المقرر إجراؤها في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥. وإذ يبدأ البلد هذا الفصل الجديد، فإن الفراغ الدبلوماسي لا يمكن أن يكون عذرا لأي من الجانبين لكي يدع هذه الحالة تزداد سوءا.

لقد آن أوان لوقف تصعيد الخطوات الاستفزازية والامتناع عنها، وإعادة بناء الثقة وتهيئة الظروف للعودة إلى المفاوضات التي من شأنها حل الصراع. وكما حذرنا باستمرار، الأمين العام وأنا، لا بد من استعادة الأمل في التوصل إلى حل دائم للصراع قبل فوات الأوان. وعلى الرغم من القلق الشديد فيما يتعلق بعملية السلام نفسها، لا يزال الإسرائيليون والفلسطينيون يطالبون بوضع حد للصراع. وسيطلب إحراز التقدم في إنقاذ احتمالات آفاق حل الصراع على الأقل، دورا نشطا من المجتمع الدولي. ولا يمكننا أن نتخلى عن مسؤوليتنا عن الدعوة إلى وضع إطار حقيقي للسلام.

واستمرارا للاتجاه السائد في أوروبا، فقد اعتمدت البرلمانات في فرنسا وإسبانيا والبرتغال قرارات غير ملزمة تدعو الحكومات المعنية إلى الاعتراف بدولة فلسطينية. إنها تطورات هامة تدل على نفاذ الصبر إزاء استمرار عدم إحراز تقدم حقيقي في التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين، وتعرض الحكومات لضغط شعبي متزايد من أجل تشجيع وضع حد نهائي للصراع. وأشار إلى اجتماع جامعة الدول العربية الذي عُقد مؤخرا في القاهرة، حيث اتفق على أن يعرض على مجلس الأمن مشروع قرار يحدد إطارا زمنيا لإقامة الدولة الفلسطينية. وأفهم أن المشاورات جارية فيما بين أعضاء المجلس أيضا من أجل عرض مشروع قرار يحدد معايير الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني بشأن الوضع النهائي.

وعلى الرغم من أهمية هذه الإجراءات، يجب علينا أن ندرك أنها ليست بديلا عن عملية سلام حقيقية حيث يجري التفاوض بين الطرفين. ويأمل الأمين العام أن يولد إجراء مجلس الأمن زخما بناءً صوب إنشاء إطار حقيقي وفعال لاستئناف المفاوضات. ويمثل هذا التحرك من جانب مجلس الأمن خطوة رئيسية بشأن هذا الصراع منذ اتخاذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) قبل ٥٠ عاما تقريبا.

على الوضع الراهن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة. ونلاحظ أنه حدث انخفاض في عدد الناشطين اليهود الذين يزورون مُجمّع الحرم الشريف، وتم رفع القيود المفروضة على وصول المصلين المسلمين. ولأول مرة منذ عام ٢٠٠٧، سمح للفلسطينيين من قطاع غزة بالصلاة في المسجد الأقصى. وهذه تطورات مشجعة وينبغي أن تستمر. كما كانت دعوات الرئيس عباس إلى الهدوء موضع ترحيب.

وعلى النقيض من ذلك، يساورني قلق بالغ من أن إسرائيل قد أعادت فرض ممارستها المتمثلة في عمليات الهدم العقابية بعد توقف كامل لما يقرب من عقد من الزمن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم هدم ستة أبنية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد ٢١ فلسطينياً، من بينهم ١١ طفلاً. وإحدى عمليات الهدم هذه كانت ذات طابع عقابي؛ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بهدم منزل أسرة أحد الفلسطينيين، الذي كان قد صدم بسيارته أحد محطات القطار الخفيف في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن مقتل اثنين. إن هذه الأعمال التي تستهدف بيوت أسر مرتكبي الهجمات على المواطنين الإسرائيليين، شكل من أشكال العقوبة الجماعية التي تتعارض مع القانون الدولي وتهدد بتقويض الحالة الهشة أصلاً. إنها إجراءات خاطئة، وتؤدي إلى نتائج عكسية.

أنتقل الآن إلى الحالة في غزة، حيث على الرغم من النكسات البداية، يستمر توفير مواد البناء عن طريق الآلية المؤقتة لتعمير غزة، وفي الواقع، لقد إزادت الكميات بشكل كبير على مدى الأسبوعين الماضيين. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، تم السماح لأكثر من ١٧ ٠٠٠ فرد محتاج لمواد البناء من أجل إصلاح أماكن الإيواء بشراء المواد في إطار الآلية المؤقتة. ومن هؤلاء، تم إبلاغ ما يقرب من ٨ ٠٠٠ من أصحاب المنازل الذي اشتروا المواد حتى ليلة أمس. وستبلغ وزارة الأشغال

وفي غضون ذلك، لا تزال الحالة في عين المكان متفجرة. ويساورني بالغ القلق إزاء التصعيد الأخير للتوترات في القدس والضفة الغربية، حيث تستمر الاشتباكات اليومية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي حين كان النزاع يقوم باستمرار على أسس دينية، فإن ما يثير القلق المتزايد هو أنه أصبح الآن دينياً بشكل أكبر.

ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قام فلسطينيان بقتل خمسة إسرائيليين وإصابة العديد غيرهم بجروح في كنيس بالقدس الغربية، قبل أن يُقتلوا رمياً برصاص الشرطة الإسرائيلية. وقد أدان الأمين العام بشدة الهجوم الذي لا يوجد تبرير مقبول له على الإطلاق. وهو يرفض أية محاولات لتكريم أولئك الذين نفذوا هذه الجرائم. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تم إضرام النار في مدرسة يهودية - عربية في القدس، وتخريبها بكتابة عبارات مناهضة للعرب على الحائط. وقد ألقى القبض على عدد من الإسرائيليين فيما يتعلق بهذه الجريمة، التي أداها بقوة رئيس الوزراء نتنياهو. وعموماً، أصيب ما مجموعه ٦٣٣ فلسطينياً، بمن فيهم ٧٣ طفلاً، وألقت قوات الأمن الإسرائيلية القبض على ٤٠٦ أشخاص آخرين خلال الشهر الماضي. كما جرح تسعة جنود إسرائيليين، و ٢٠ مستوطناً إسرائيلياً في اشتباكات مع فلسطينيين. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، توفي الوزير الفلسطيني زياد أبو بعد نشاط احتجاجي بالقرب من قرية ترمس عيّا أسفر عن مواجهة مع قوات الأمن الإسرائيلية. وشجع المجلس الطرفين على كفالة إجراء تحقيقات شفافة وعلى وجه السرعة في ملابسات وفاته.

أود أيضاً أن أنوه بأن هناك خطوات بناءة اتخذتها الأطراف المعنية لتخفيف حدة التوترات المحيطة بالأماكن المقدسة، وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في عمان بحضور وزير خارجية الولايات المتحدة كيري في الشهر الماضي. ونأمل، الأمين العام وأنا، أن يستمر تنفيذ هذه الالتزامات للحفاظ

غزة الأمل. وأتصور الأولويات الثلاث التالية التي ينبغي تحقيقها في السنوات الثلاث القادمة. علينا أن نوفر الطاقة الميسورة التكلفة والمياه الكافية والتعمير المادي لغزة. ولا يمكن مواجهة النقص المزمع في الكهرباء في غزة بتدابير مؤقتة مكلفة ولا نهاية لها، بالرغم من أنها ضرورية على المدى القصير. وتحتاج غزة الحصول على الغاز الطبيعي إذا أريد لمحطتها الوحيدة لتوليد الكهرباء أن توفر طاقة ميسورة التكلفة، فضلا عن محطة لتحلية المياه التي ستفي باحتياجاتها من الماء. وأعتقد أن من الممكن تلبية هذه الاحتياجات الملحة إذا تم التأكيد لنا بأن المعابر ستكون مفتوحة لدخول جميع المواد اللازمة إلى القطاع في تدفقات شفافة ويمكن التنبؤ بها، وفي الوقت نفسه مراعاة الشواغل الأمنية الإسرائيلية المعقولة. إن الآلية المؤقتة أداة هامة في هذا الصدد فحسب.

وحتى أكون واضحا، إن تلك الأهداف الطموحة لا يمكن أن تتحقق بدون مشاركة دولية عاجلة ومتسقة. لكن أي رؤية لمستقبل غزة لا يمكن أن تتجاهل الواقع الحالي في عين المكان. وتسريع وتيرة عملية تعمير غزة تعرقلها العديد من العوامل، الكثير منها سياسي: فوقف إطلاق النار بين إسرائيل والفلسطينيين في غزة لم يتم توطيده بعد؛ وحكومة التوافق الوطني في غزة لم تشرع بعد في تولى وظائفها التي يحق لها الاضطلاع بها في مجالي الحوكمة والأمن، وهي لا تتحكم بتاتا في المعابر؛ وإصلاح الخدمة المدنية تشتت الحاجة إليه على نحو عاجل وموظفو الحكومة لا يتوصلون برواتبهم. ولعل الأمر الأكثر إلحاحا هو أن جهد التعمير ما زال يتطلب الأموال. والتزام المانحين إلزاما حازما بالوفاء بما تعهدوا به من تبرعات في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر يكتسي أهمية حاسمة. ويمكن لعدم إحراز التقدم في تلك المجالات أن يقوض على نحو خطير قدرتنا على مواجهة التحديات القادمة وإحياء الأمل في نفوس أبناء شعب غزة.

كما آمل أن نتغلب قريبا على التحديات المتمثلة في الاعتبارات الأمنية لكي تتمكن مصر من إعادة فتح معبر رفح،

العامة الآن ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ فرد في بحر هذا الأسبوع، وما يقرب من ٢٥ ٠٠٠ من أصحاب المنازل المتوقع حصولهم على مواد البناء بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر.

وتدخل مواد البناء إلى غزة بكميات تكفل وجود مخزونات كافية للبايعين. في ٧ كانون الأول/ديسمبر، دخلت إلى غزة عن طريق معبر كرم أبو سالم ٤٤ شاحنة محملة بما يقرب من ١ ٨٠٠ طن من الأسمنت من أجل التعمير. وكانت هذه أكبر كمية تُشحن في يوم واحد خلال سنوات. وبصورة إجمالية، استورد بائعو القطاع الخاص حتى الآن ما يزيد على ٢٢ ٠٠٠ طن من مواد البناء، وتم بالفعل توزيع أكثر من ١٧ ٠٠٠ طن منها على الأفراد. ومع ذلك، لا بد لي أن أشدد مرة أخرى على أن الآلية المؤقتة العامة ليست بديلا عن رفع جميع عمليات الإغلاق المفروضة على غزة، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وتم إعادة إنشاء التجارة بين غزة والضفة الغربية، إلا أنها لا تزال أقل بكثير من الإمكانيات. وارتفعت عمليات نقل الأسماك والخضروات من غزة إلى الضفة الغربية من شاحنة واحدة في اليوم إلى ١١ شاحنة يوميا في تشرين الثاني/نوفمبر.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن الحالة لا تزال هشة للغاية. ويعيش ما يصل إلى ٨٠ ٠٠٠ أسرة في منازل لحقتها درجات متفاوتة من الأضرار، وفي الوقت نفسه فإن ١٨ من المباني المدرسية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ما زالت تستخدم كمراكز جماعية لإيواء نحو ١٩ ٠٠٠ من المشردين داخليا. إن الحاجة الملحة لتلبية هذه الاحتياجات قد فاقمتها حالة الطقس البالغة الشدة التي شهدتها غزة في الأسابيع الأخيرة حيث حل فصل الشتاء الماطر مبكرا.

وإذ يبدأ العمل بالآلية على نطاق واسع، فإن وضع خطة واضحة وواقعية لغزة سيغدو أمرا حيويا إذا أردنا أن نعطي سكان

وقد أنهى المبعوث الخاص زيارة إلى إسطنبول وعينتاب في الأسبوع الماضي، وسيزور الرياض في وقت لاحق هذا الأسبوع. وقام نائبه مؤخرا بزيارة طهران ووصل إلى دمشق في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وعملية التجميد في حلب تختلف عن عمليات وقف إطلاق النار السابقة، والمراد منها أن تكون أساسا لعملية سياسية وطنية جامعة، بدون شروط مسبقة، واستنادا إلى إطار بيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

وما زالت الحالة في الجولان متقلبة، إذ تقع مواجهات شديدة على نحو متقطع بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة، في منطقتي الفصل والحد من الأسلحة. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، راقبت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك طائرتين من جانب ألفا تحلق باتجاه الشمال الشرقي فوق منطقة الفصل وتدخل منطقة الحد من الأسلحة على جانب برفو. وذلك انتهاك لاتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بين القوات. وتعرض تلك الحوادث للخطر وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، سيقدم وكيل الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة إعلامية إلى المجلس عن هذه الحالة.

وفيما يتعلق بلبنان، يوجد نائب الأمين العام حاليا في بيروت في إطار زيارة تدوم يومين بمناسبة إطلاق خطة لبنان الجديدة للاستجابة للأزمات بغية معالجة مسألة وجود اللاجئين في البلد. والزيارة فرصة لإعادة تأكيد تضامن والتزام الأمم المتحدة، على نحو يتسق مع دعم مجلس الأمن لاستقرار وأمن لبنان، اللذين لا يزالان هشيين.

وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، قُتل ثلاثة سوريين في عرسال جراء ضربة جوية سورية. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أُعدم عضو من قوات الأمن اللبنانية من جانب مُحْتَجِزِهِ، بينما لا يزال ٢٥ من الجنود اللبنانيين الآخرين وأفراد قوات الأمن محتجزين كرهائن من جانب جبهة النصرة

الذي ما زالت له أهمية بالغة باعتباره محطة يستخدمها الناس للمغادرة أو الدخول.

وإذا لم نعالج تلك المسائل وغيرها من المسائل الصعبة الأخرى، فإن البيئة في غزة المدمرة أصلا ستزداد سوءا. وقد بدأنا نرى التدايعات الأمنية لما يخضع له مجتمع غزة من ضغوط. وتشمل الحوادث التي وقعت مؤخرا إطلاق النار على مدني فلسطيني وقتله من جانب قوات الأمن الإسرائيلية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر - لأول مرة منذ وقف إطلاق النار - وقيام المقاتلين وفقا لما ورد في التقارير بتجارب لإطلاق ما مجموعه ٢٠ قذيفة صوب البحر. وتزايد التقارير أيضا بشأن سعي العناصر المتطرفة إلى بناء مركز لها في غزة. ففي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وقع انفجار في محيط المركز الثقافي الفرنسي في غزة، مما أدى إلى جرح حارسين. وكانت تلك هي المرة الثانية التي يُستهدف فيها المركز الثقافي الفرنسي. ونُحِيط علما بتنديد حماس بذلك الهجوم. وفي انتظار نقل المسؤوليات الأمنية إلى حكومة التوافق الوطني، فإننا سنظل نُحْمَلُ حماس المسؤولية عن سلامة موظفي الأمم المتحدة وجميع الموظفين الدوليين في غزة.

ولا يسعني سوى أن أحذر بأن الحالة في غزة قد تتطور إلى الأسوأ أو إلى الأحسن. وأمامنا فرصة لإحراز التقدم، لكن إذا بقيت المسائل الحاسمة بدو حل، فإنني أخشى أن نكون على مشارف انفجار آخر ستكون له عواقب وخيمة.

وقبل أن أختتم، أود أن أقول بضع كلمات عن سوريا والجولان ولبنان. إن المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد دي ميستورا، يواصل مشاوراته بشأن خطة عمله المقترحة حول النزاع، بما في ذلك تفعيل التجميد في مدينة حلب. والمقاييس الدقيقة للتجميد علاوة على الترتيبات يجري الآن التفاوض عليها بصورة منفصلة مع الأطراف السورية، واستنادا إلى مشاورات واسعة النطاق داخل سوريا وخارجها.

يساورني بالغ القلق بأن الأطراف توجد على مشارف الحقيقة المتمثلة في الدولة الواحدة إن لم تقم بمعالجة المأزق الحالي.

إن شعبي إسرائيل وفلسطين يستحقان أفضل من ذلك. وهما يحتاجان إلى الأمل - الأمل في أن مستقبلهما سيشهد إحلال السلام وانتهاء النزاع أخيراً. ويجب إيلاء الأولوية الآن لعكس مسار انعدام الثقة. واستدامة الوضع الراهن طريق مضمون نحو الفشل. ومن مسؤولية المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إيجاد سبيل المضي قدماً، وينبغي أن يقوم بدور هام في ذلك. لكن في نهاية المطاف، من مسؤولية الفلسطينيين والإسرائيليين وقيادتهم اتخاذ الخطوات الشجاعة، الآن وبصورة ضرورية أكثر من أي وقت مضى، لكفالة بناء مستقبل سلمي وآمن لشعبهم.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سيرى على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشة الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

و"الدولة الإسلامية في العراق والشام". وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، قُتل ستة جنود لبنانيين في هجوم على دورية عسكرية من جانب مقاتلين قرب راس بعلبك، على الحدود السورية. وإننا نندد بشدة بجميع الهجمات على القوات المسلحة اللبنانية. وعلى الجبهة السياسية، أعلن رئيس البرلمان بري أن التحضيرات جارئة على قدم وساق للحوار بين حزب الله وحركة المستقبل، وأن الدورة الأولى قد تنعقد قبل نهاية العام. ونشجع هذه الجهود التي قد تخفف من التوترات وتساعد على معالجة الشواغل العالقة، التي ما زال أكثرها إلحاحاً هو تسوية مسألة الفراغ في منصب الرئاسة، القائم منذ سبعة أشهر.

وفي الختام، لقد بلغنا لحظة بالغة الأهمية في السعي إلى السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، لا سيما إن كان ذلك السلام - مثلما دعونا إليه باستمرار - سيقوم على حل الدولتين. وأعتقد أن عام ٢٠١٤ قد غير مسار النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأن المستقبل يتسم الآن بقدر أكبر من انعدام اليقين، أكثر من أي وقت مضى. وكما حذرت المجلس،